عن العامل وهو كمال المصنف وبعضهم في منع تقديم الموكد ومنع المعارية
تقديم الجملة الحالية المصدرة بالواو ونحو والشمس كالعة جاء زيد ونص ابن اصبع
على انه لا يمتنع عند الجمهور اوصفه تشبه الفعل المتصرف بقبول علامات
الفرعية كاسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة نحو مسرعا ذا راحل ونص
سيبويه على جواز تقدمها على الفعل واسم الفاعل ونحوه واختر زبقوله
صرف من غير المتصرف نحو ما احسن هذا مجردة فلا يجوز تقدمها
عليه لضعفه وبقوله اشبهت المصدر فامر افعل التفضيل فانه لا يقبل
علامات الفرعية مطلقا فجعل موافقا للجوامد في منع تقدم الحال عليه
ما لم يتوسط بين حالين كما سيذكر تنبيه جواز تقدم الحال على العامل
المتصرف شروط بعدم المانع كوقوعه صلة ال او حرف مصدري

ص وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه مؤخرا لن يعملا

كهلك ليت وكان ش لا يجوز تقدم الحال على عاملها اذا كان جامدا
ضمن معنى مشتق وذلك انواع الاول اسم الاشارة نحو هلك الطار وحرف
التمني نحو ليت الثالث حرف التشبيه نحو كان الرابع حرف الترجي
وهو لعل الخامس حرف التنبيه نحوها السادس اما في نحو اما علما
فعالم السابع الاستفهام المقصود به التعظم نحو ياحارثا ما انت حارث
واجاز الفارسي فيه الحال والتمييز الثامن الجنس المقصود به الكمال
نحو هو الرجل علما التاسع المشبه نحو هو زهير شعرا نص المصنف
على ان جميع هذه تعمل في الحال خلافا للسهيلي في اسم الاشارة وله ولابن
العلج في حرف التنبيه وبعضهم في كان وووما للزمخشري وابن عصفور وهو
في ليت ولعل وصح بعضهم از ليت ولعل وباقي الحروف لا تعمل الا كان وكاف
التشبيه وتقدم بيان العامل في الحال بعد اما ونسبة العمل الا اما
مجاز وقد اندرج تحت قوله وعامل ضمن معنى الفعل لا حروفه نوع

عاشر

عاشر وهو الظرف وشبهه اذا ضمنا معنى الاستقرار فانها تعملان في
الحال نحو زيد في الدار قائما وللحال في نحو هذا لابنه احوال تاخر ولا اشكال
في جواز وتقدم على الجملة نحو قائما زيد في الدار وهو لا يجوز قال في شرح
الكافية باجماع تبعا لابن طاهر واجاز الاخفش في قولهم فلا لك الا وامي
ان يكون فدا حالا والعامل فيه لك واجاز ابن برهان التقدم ان كانت الحال
ظرفا قال في قوله تعالى هنالك الولاية لله الحق هنالك ظرف في موضع الحال
والولاية مبتدا والخبر فرقه وهو عامل في هنالك وتوسط وله صورتان
احداهما ان يكون بين الخبر المقدم والمبتدا الموخر نحو في الدار قائما زيد ولا خلاف
في جوازها والاخرى بالعكس وبين المشار اليها بقوله

ص نحو سعيد مستقرا في هجر ش وفيها مذاهب المنع مطلقا
وبه قال جمهور البصريين والجواز مطلقا واليه ذهب الفراء والاخفش في
احد قوليه والجواز بقوة ان كان الحال ظرفا او حرف جر وضعف ان كانت
غيرهما وهو مذهبه في التسهيل والجواز ان كانت من مضمر نحو انت قائما في
الدار وهو مذهب الكوفيين فهذه اربعة مذاهب وقوله وندر
ظاهره انه مما لا يقاس عليه وصرح الشارح بذلك فقال وما جاء منه
مسموعا حفظ ولم يقس عليه وهو خلاف ما ذهب اليه في التسهيل
واستدل المجيز بقراءة من قرا والسموات مطويات بيمينه وقول
ابن عباس نزلت هذه الآية ورسول الله صلى الله عليه وسلم متوار بمكة
وبابيات منها قول النابغة رهط ابن كوز محقين ادراعهم فهم ورهط
ربيعة بن حذار وتاول المانع ولسرد هذا موضع بسطه

ص ونحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا مستجازا لن يهن
ش لما كان لا فعل التفضيل مزية على الجامد تضمن حروف الفعل وصح عليه
ما شتغر توسطه بين حالين نحو زيد مفردا انفع من عمرو معانا فمفردا حال من

Copyright © King Saud University